



مدى | Mada

المركز السوري لدراسات الرأي العام



موقف الشارع السوري من أحداث السويداء

تموز - 2025 | © جميع الحقوق محفوظة

جدول المحتويات

03	ملخص تنفيذي
04	مقدمة
05	منهجية الاستطلاع
06	نتائج الاستطلاع
06	أولاً- مسببات أحداث السويداء ..تدخلات خارجية وعسكرة ملف السويداء
07	ثانياً- دعوات عسكرية انفصالية وراء أحداث السويداء
08	ثالثاً- تمسك دروز سوريا بالخيار الوطني ورفضهم للانفصالية
09	رابعاً- الولاءات الأولية ومفاهيم الشار ودورها في تأجيج الصراع
10	خامساً- تقصير وأخطاء من الحكومة في التعامل مع ملف السويداء
13	استنتاجات التقرير

يشكر فريق المركز كل الذين استجابوا للإجابة على الاستطلاع وسهّلوا عملية جمع البيانات بتعاونهم، وكذلك رغبتهم الواضحة في المشاركة بآرائهم في القضايا الراهنة التي تهم السوريين

ملخص تنفيذي

لا يختلف الوضع في سورية، في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، عن غيرها من الدول التي اختبرت تجارب مشابهة في وقوعها لعقود طويلة تحت ظل الديكتاتورية. إذ تمر البلاد حالياً بمرحلة انتقالية تحمل بين جنباتها الكثير من الملفات الشائكة والمربكة، كتركبة ثقيلة من مخلفات النظام السابق

كان من المتوقع أن تشهد سورية سلسلة من الأحداث السياسية والعسكرية كالتى نعيشها اليوم، لكن إرجاء الملفات الشائكة دون التحسب لها والعمل على إيجاد معادلات لحلّها، ربما كان هو السبب الرئيس في ما آلت إليه الأحوال في أحداث السويداء الحالية واجهت الحكومة الناشئة منذ بداية تسلمها مقاليد قيادة البلاد جملة من التحديات، كان أبرزها ملف الساحل السوري، والإرباك في التعامل معه، وما نتج عنه من تجاوزات تمت قراءتها، في حينها، على أنه خلط بين سلوك فصائل ثورية وبين مؤسسة عسكرية تمثل جميع السوريين وإن كانت الحكومة قد نجحت في تهدئة الوضع في شمال شرق الفرات عبر الاتفاق المبرم في آذار 2025، فإن أحداث السويداء أعادت إلى السوريين تشابه التعامل مع ملفات الأقليات بطريقة غير مدروسة سابقاً

صحيح أن سلوك الميليشيات الخارجة عن القانون والرافضة للدخول في هيكلية الدولة ومؤسساتها العسكرية الحديثة، كان أحد أسباب ازدياد منسوب العنف بداية أحداث السويداء منذ ما يقارب أسبوعين؛ لكن سلوك العناصر التابعة للحكومة وتعاملها بسلوك فصائلي، ودخول مقاتلي عشائر البدو على خط المواجهات العسكرية، بسبب انتهاكات الميليشيات الدرزية، قد أفضى إلى حالة من الغليان والعنف المتزايد

اتسم أداء الحكومة بشكل عام بعدم تقدير الحسابات العسكرية وإدارتها في هذا الملف، ما فتح الباب أمام تدخلات دولية، لاسيما الاحتلال الإسرائيلي عبر خطاب تحريضي للمكون الدرزي، ثم قصف المباني السيادية في العاصمة دمشق

تنتظر الحكومة في قادم الأيام ملفات ربما تكون أكثر سخونة من سابقتها، لذلك لا بد من إعلاء صوت المشاركة السياسية والمجتمعية لجميع المكونات السورية التي تضمن وحدة سورية وأراضيها، ونحن نرى التربص بالتجربة الأولى منذ سقوط نظام عانى منه السوريون لحقبة امتدت على مدار أكثر من خمسة عقود

هنا، كان لابد من الوقوف على تصورات السوريين ومواقفهم مما حدث في السويداء، كخطوة ننشدها على الدوام في مركز مدى لاستطلاعات الرأي العام، لدفع الصوت السوري للمشاركة برأيه وموقفه، ويكون أحد المعايير التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كضمير جمعي يمثل السوريين كافة

ومهما كانت نتائج الاستطلاع، فإن الإقبال الكبير على المشاركة فيه من السوريين والسوريين لهو دليل على رغبة الشعب في المساهمة في رسم سياسات بلاده تجاه القضايا الداخلية على أقل تقدير، وهو ما يجعلنا نعيد المطالبة بالدعوة إلى حوار سياسي ومجتمعي، من أجل سورية جديدة

مقدمة

منذ قرابة الأسبوعين، عادت إلى الواجهة سلسلة من الأحداث العسكرية في محافظة السويداء إلى الواجهة، وذلك بعد أكثر من شهرين على انتهاء فتيل التوتر مع المكوّن الدرزي في ضواحي دمشق (جرمانا وصحنايا)

بدأت التوترات في السويداء باشتباكات بين عشائر البدو والمجلس العسكري في المحافظة، إثر حوادث اختطاف بين الطرفين بالتناوب، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة بين الطرفين أوقعت قرابة 37 ضحية من الجانبين

وفي 15 يوليو/ تموز الجاري، وعلى خلفية تلك الأحداث، تدخلت قوات الجيش والأمن الحكومية لفض الاشتباك، لتتحول فجأة الاشتباكات إلى معارك مسلحة بين القوات الحكومية، وميليشيات مسلحة مقربة من شيخ عقل الموحدين الدروز في السويداء "حكمت الهجري" انسحبت قوات الحكومة السورية، بعد تقدمها في المحافظة، بعد اتفاق وافق عليه الطرفان نزولاً عند الضغوط الإقليمية والدولية، وترافقاً مع تصعيد الاحتلال الإسرائيلي وقصفها لعدة محاور للقوات الحكومية على أكثر من محور في محافظة السويداء، ثم استهداف مبنى قيادة الأركان في العاصمة دمشق. وأعادت القوات الحكومية انتشارها بعد يومين بعد أن سلمت الشرطة المدنية من أبناء المحافظة المهام الأمنية. لكن الاتفاق سرعان ما فشل بسبب خرقه من قبل الشيخ حكمت الهجري والموالين له

انتشرت ميليشيات مرتبطة بالهجري في مناطق عديدة، استهدفت فيها الأفراد مدنيين من أبناء عشائر البدو، عبر تنفيذ حملات مdahمة واعتقال، ما أدى إلى دخول فصائل من العشائر من عدة محافظات على خط المواجهة العسكرية. وفي التاسع عشر من هذا الشهر، أبرم اتفاق وقف إطلاق النار بعد وساطة أميركية وترحيب تركي وعربي.

أسفرت الاشتباكات عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، وسجلت العديد من الانتهاكات الجسمية من الأطراف كافة. وقد بدأ دخول القوات التابعة لوزارة الداخلية إلى السويداء لفض الاشتباك وإدخال المساعدات الإنسانية، وتأمين خروج المختطفين والمحتجزين، وفتح ممرات إنسانية لخروج المدنيين والمحاصرين. ولاحقاً خروج المسيحيين من السويداء برعاية الأمم المتحدة

كانت أحداث السويداء هي الملف الثاني الذي واجه الحكومة السورية الجديدة، بعد أحداث الساحل، والذي تم تسليم التحقيق فيه إلى رئاسة الجمهورية. وقد شهدت أحداث السويداء تفاعلاً كبيراً غير مسبوق من قبل السوريين، الذين ينظرون بعين التوجس والتخوف من دخول البلاد في دوامة عنف جديدة

حاولنا في هذا التقرير رصد رأي الشارع السوري - بعيداً عن وسائل التواصل الاجتماعي - بالصدمات التي مرت بها محافظة السويداء، والتي خلفت أزمة من العنف الطائفي على الأرض وعبر المنصات الرقمية، ومعرفة الرأي الجمعي السوري حول المتسبب بهذه المقتلة وموقف السوريين من تعامل الحكومة السورية مع الأزمات التي تمر بها، والمسؤوليات المناطة بها لتحقيق الأمن والاستقرار

منهجية استطلاع الرأي

نتج هذا الاستطلاع عن جلسة مركزة مع باحثين في الشأن السوري، تضمنت الجلسة عددًا من المحاور المتعلقة بالمسألة الطائفية في سوريا، والتطورات السياسية والميدانية لغاية ما بعد القصف الإسرائيلي على مبنى الأركان في ساحة الأمويين بدمشق

تم تصميم استبيان الاستطلاع لاستكشاف المواقف والتصورات حول أحد المكونات الرئيسية في المجتمع السوري، على المستوى العسكري والمدني

هذا وقد تم تجاهل الكثير من المتغيرات الرئيسية في هذا الاستطلاع، كمقدمة لإصدار العديد من استطلاعات الرأي العام لتعكس التصور الجمعي والكلي للسوريين تجاه القضايا الراهنة على المستويات كافة، سياسية أو عسكرية أو اقتصادية واجتماعية وغيرها

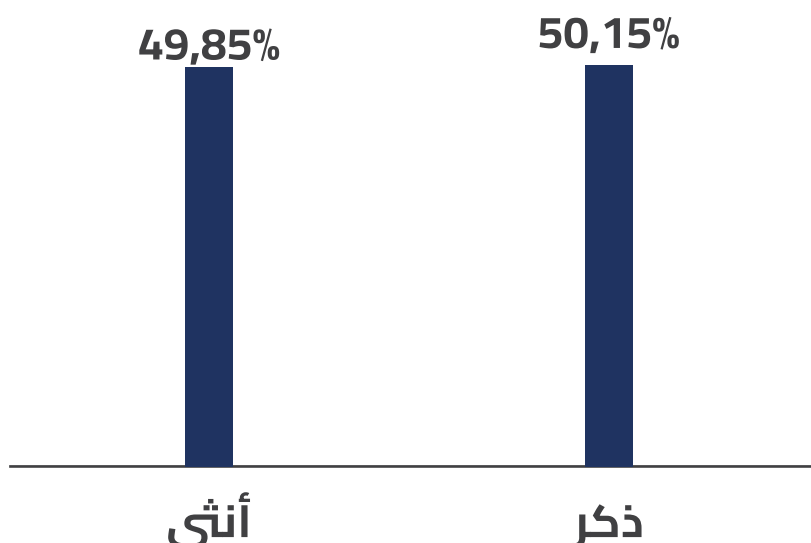
جمعت البيانات عبر فريق مركز مدى بالإضافة لباحثين متعاونين من طلبة الجامعات المحافظات على مدى 4 أيام، بين 18 - 21 تموز / يوليو، خلال المعارك العسكرية وبعد يوم من التوصل للاتفاق بين الحكومة السورية والفصائل الدرزية، وأجريت المقابلات مع سوريين وسوريات من المحافظات عبر اللقاءات المباشرة أو عبر الهاتف

بلغت عينة الاستطلاع 1950 من الإناث والذكور (من المستجيبات والمستجيبين من السوريين) في ثلاث عشرة محافظة، وتم استثناء محافظة السويداء من الاستطلاع لأسباب يعلمها الجميع، وهي المتعلقة بالواقع العسكري الميداني والاشتباكات الدائرة وقت تنفيذ الاستطلاع

اتبع التقرير تقاليد منهجية قياس الرأي العام، ضمن غطاء منهجي عام، هو "المنهج الوصفي التحليلي". وقد هدف الاستطلاع إلى رصد توجهات السوريات حول أحداث السويداء التي شهدناها خلال الأيام السابقة، والتي لم تستقر بشكل كامل حتى وقت نشر هذا الاستطلاع

نتائج الاستطلاع

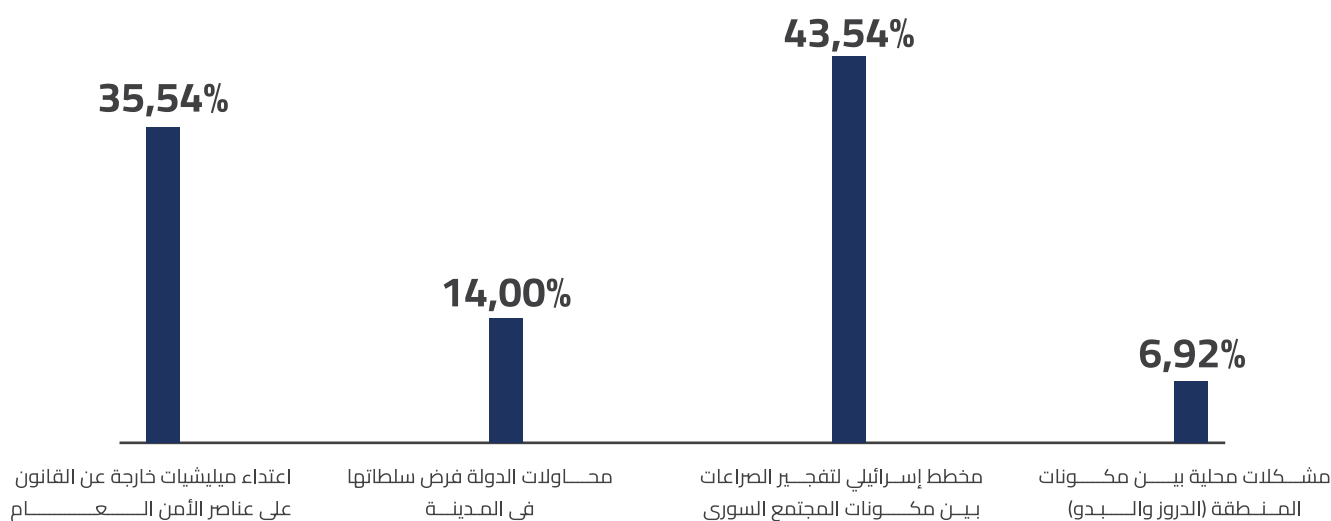
شكل رقم (1) يبين توزيع العينة حسب متغير الجنس



بلغت نسبة الذكور في العينة 50.15% مقابل الإناث 49.85%. وقد تم تحقيق التوازن في العينة من حيث متغير الجنس، عطفًا على ملاحظة رغبة متزايدة لدى المستجيبات في التعاون مع هذا الاستطلاع. وهو، بشكل عام، من المؤشرات التي بدأت تتوضح من حيث رغبة السوريين بالإدلاء بآرائهم وتصوراتهم تجاه القضايا التي تهم الوضع السوري راهنا وقد تم تمثيل المحافظات بشكل متساوٍ في البيانات، وقد شملت: (دمشق، ريف دمشق، درعا، القنيطرة، حلب، حماة، حمص، إدلب، الحسكة، الرقة، اللاذقية، دير الزور)

أولاً- مسببات أحداث السويداء.. تدخلات خارجية وعسكرة ملف السويداء

شكل رقم (2) يبين تصورات العينة لأسباب أحداث السويداء



رأت نسبة 43.54% من المستجيبات والمستجيبين أن الخلفية التي أدت إلى اندلاع المواجهات والاشتباكات في السويداء تعود إلى وجود (مخطط إسرائيلي لتفجير المصراعات بين مكوّنات المجتمع السوري). وقد ترافق ترجيح العينة لهذا السبب كأحد أهم العوامل لما حدث، مع وجود غارات وقصف إسرائيلي على مبنى هيئة الأركان السورية ومحيط القصر الرئاسي وسط دمشق، تزامنا مع اندلاع الاشتباكات في مدينة السويداء وعلى أطرافها.

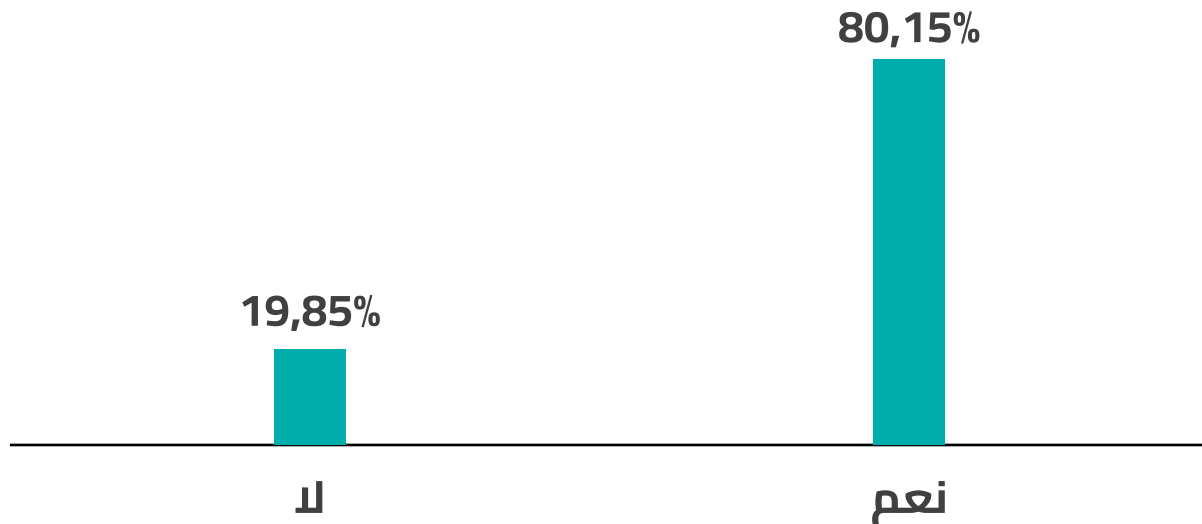
وكان العامل الثاني، وفق تصورات ثلث العينة، هو بقاء ميليشيات عسكرية درزية لم تندرج ضمن صفوف المؤسسات العسكرية والأمنية حتى لحظة وقوع الاشتباكات، وما ارتبط بهذا الواقع من اعتداءات على عناصر من الأمن العام 35.54%، ترافقا مع محاولات الدولة فرض سيطرتها وسلطاتها على المدينة 14%. خاصة مع وجود "المجلس العسكري في السويداء"، أبرز القوى الموجود، وتأسس في فبراير 2025، بعد سقوط النظام بآشهر، بقيادة طارق الشوفي، الذي جمع فصائل كثيرة كانت في غالبيتها رديفة لقوات النظام السوري، وبعضها كان مدعومًا من روسيا، وآخرون كانوا ينسقون مع الميليشيات الإيرانية، ويتميز المجلس بوجود قادة سابقين في جيش النظام، إضافة إلى كثير من الضباط السابقين في جيش النظام وأجهزته الأمنية، يُضاف إلى ذلك ضباط متقاعدین من جيش النظام، وشباب تم تجنيدهم لاحقا على أساس غاية حماية محافظة السويداء وأهلها إضافة إلى ضمان عدم تعرض المحافظة لأي اعتداءات من الجنوب بما فيهم البدو.¹

كما رأت نسبة 6.92% أن من المسبب الرئيس هو وجود مشكلات محلية بين مكونات المنطقة التي تضم الدروز وعشائر البدو في المنطقة.

والواقع، أن جملة الأسباب السابقة قد أدت إلى ما آل إليه الحال في السويداء، لكن تقدير المتابعين، والمستجيبين هنا بشكل خاص، لسبب دون آخر، إنما يعود إلى قراءات العينة للسبب الأكثر تأثيرا في ما حدث. ولربما رأت العينة أن الأسباب جميعها قد تكون لها تأثيرات نسبية، لكننا أثرنا السؤال عن السبب الرئيس من وجهة نظر المستجيبات والمستجيبين.

ثانيا- دعوات عسكرية انفصالية وراء أحداث السويداء

شكل رقم (3) يبين تصورات العينة لأهداف تمرد الميليشيات

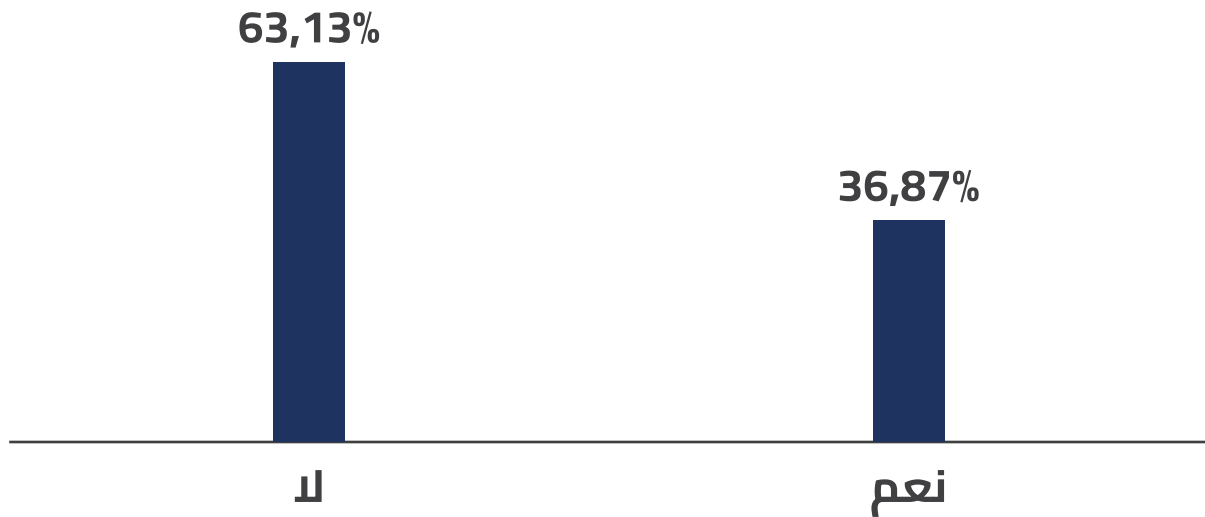


1 [فرنجة، صبحي، فصائل ومشايخ السويداء... ما عددها ومرجعياتها ومواقفها؟، موقع المجلة](#)

رأى ما نسبته 80.15% من عينة الاستطلاع، أن ما يحدث في السويداء (سلوك الميليشيات الدرزية المسلحة ودخولها في اشتباكات مع قوات الأمن السوري، والتغيرات في المواقف تجاه الاتفاقات الموقعة ومن ثم نقضها)، هو دعوات انفصالية عن سورية. وربما عزز هذا الرأي، لدى العينة، هو التصريحات الإسرائيلية "الدعائية" حول حماية الدروز، وتدخلات شيخ الطائفة الدرزية في فلسطين في حث القيادة العسكرية هناك على التدخل لصالح الدروز، إضافة إلى مناشدة "حكمت الهجري" رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" على التدخل لـ "حمايته"!

ثالثاً- تمسك دروز سوريا بالخيار الوطني ورفضهم للانفصالية

شكل رقم (4) يبين تصورات العينة للنزعة الانفصالية عند الدروز

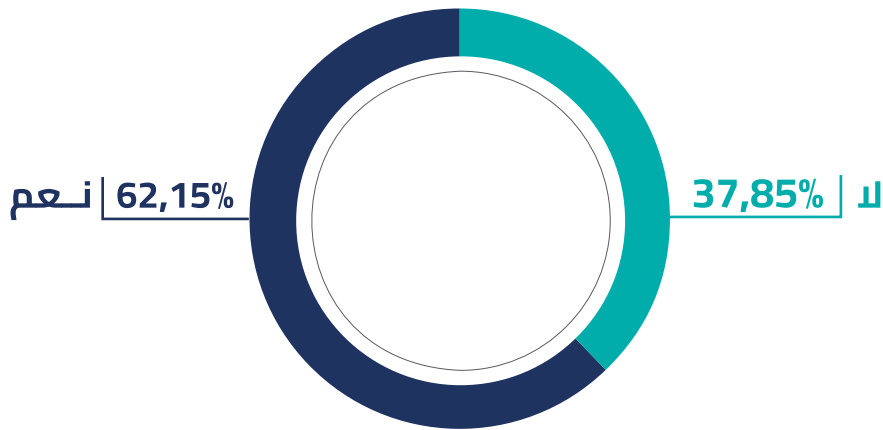


على الرغم من الاحتقان الطائفي، والسجل العنيف على المستوى العسكري والاجتماعي وعلى صفحات التواصل الاجتماعي؛ فإن نسبة 63.13% من عينة الاستطلاع رأت أنه لا وجود للتوجه الانفصالي لدى غالبية الدروز في السويداء، مقابل 36.87% أفادت باعتقادها بوجود هذا التوجه لديهم ويمكن ربط هذا الانطباع العام لدى عينة البحث بما عاناه أهالي محافظة السويداء من عسف النظام وعنفه عن طريق أزماته وميليشياته في المحافظة طوال فترة الحرب السورية. ومقاومة سكان المحافظة التجنيد الإجباري، ما أدى لاغتيال الشيخ وحيد البلعوس مؤسس حركة رجال الكرامة وأبرز الوجوه الشعبية المقاومة لنظام الأسد.

بالمقابل، يمكن تفسير من يعتقد، من عينة البحث، بوجود النزعة الانفصالية لدى الدروز بسبب ما شهدته حالة الصراع السياسي بين المرجعية الدينية الدرزية في المحافظة والحكومة السورية منذ سقوط النظام، وتدخل المرجعية الدينية الدرزية في شمال فلسطين بالتأثير على دروز سوريا وإقناعهم بجدوى حمايتهم من قبل إسرائيل، ولاحقاً رفع أصوات تنادي بضم محافظة السويداء لتكون تحت وصاية الحكومة الإسرائيلية، ورفع العلم الإسرائيلي في محافظة السويداء، في وقت قصف فيه الكيان العاصمة السورية دمشق في ساحة الأمويين وقرب قصر الشعب

والحقيقة، أن هذه النتائج تؤثر على بداية اهتمام متزايد لدى الشارع السوري في الشأن العام، بفعل وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. ورغم حملات التشويه بين الأطراف المتنازعة على وسائل التواصل الاجتماعي مع انتشار كبير لظاهرة الذباب الإلكتروني لدى أي حدث جمعي؛ فإننا نرى أن هذه النتائج تشير إلى درجة جيدة من الوعي والنظرة العقلانية لواقع سورية الحالي ومستقبلها، والابتعاد عن التجاذبات الأيديولوجية والأهلية والطائفية ويمكن أيضاً قراءة هذه النسبة برغبة السوريين في التعبير عن تصوراتهم فيما يخص ما يطرأ من تغيرات داخلية أو خارجية على البلاد، بعد عقود من اللامبالاة وعدم الاهتمام؛ الذي كرّسته السلطات السابقة وأبعدت المواطن السوري عن هذا الشأن لقناعته بعدم جدوى صوته ورأيه في القرارات السياسية والعامة، وربما من حرص السوريين على عدم الدخول في متاهة الحرب الأهلية وما يترتب عليها من اقتتال وعنف وتهجير، بعد سنوات من الإقصاء والعنف واللجوء

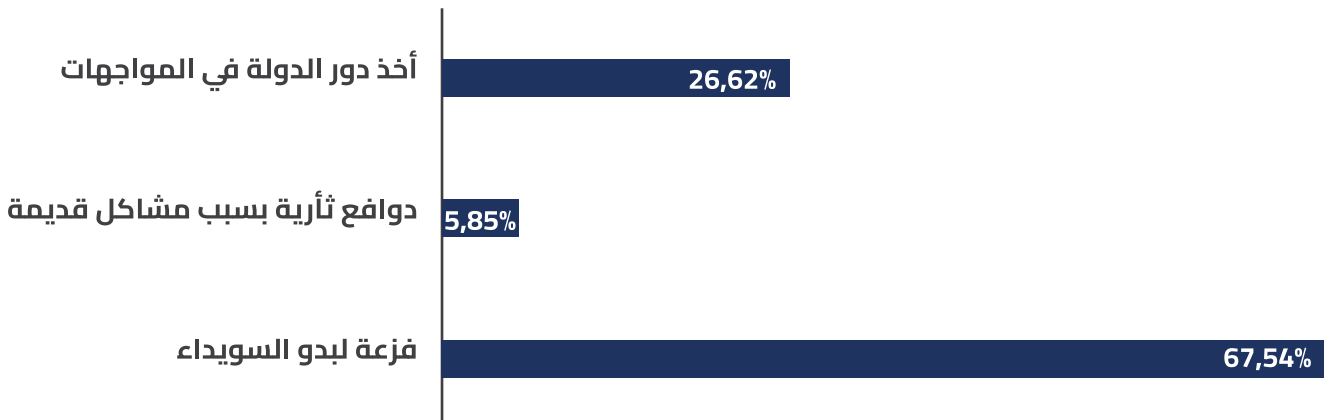
شكل رقم (5) يبين تصورات العينة لاندماج الدروز في الدولة



وترابطاً مع السؤال السابق، فقد أتت النتائج متوافقة مع تصورات العينة حول المكوّن الدرزي السوري. إذ رأت ما نسبته 62.15% من العينة أن الدروز يؤيدون الخيار الوطني عن طريق ضرورة الاندماج في الدولة الجديدة، اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً

رابعاً- الولاءات الأولية ومفاهيم الثأر ودورها في تأجيج الصراع

شكل رقم (6) يبين تصورات العينة لأسباب دخول العشائر في المواجهات



رأت نسبة 67.54% أن دخول العشائر العربية على خط المواجهات العسكرية ضد الميليشيات العسكرية الدرزية كان بدافع "الفرعة" لبدو السويداء. فيما رأت نسبة 26.62% أن دخولها كان لأخذ دور الدولة في المواجهات، و5.85% رأت أن ذلك يعود لدوافع ثأرية بسبب مشكلات قديمة وفي الأحوال كافة، فإن هذه التصورات تؤثر على أن الدولة السورية بمؤسساتها قاطبة لديها الكثير من العمل على الانتقال إلى الدولة المدنية. فكل المسببات المذكورة آنفاً، تقول أننا لا زلنا في مرحلة ما قبل الدولة الحديثة من حيث الولاءات الأولية وتغليب الانتماء العشائري أو الطائفي على حساب الانتماء لدولة مدنية تقوم مؤسساتها بفض أي نزاع أهلي وتعيد الحقوق إلى أصحابها وفق آليات قانونية ومساءلات حقوقية

وربما بسبب الواقع الهش الذي وجدت الحكومة السورية الجديدة نفسها فيه، على المستويات كافة، عطفاً على اشتغال النظام السابق على تعزيز الولاءات الأولية والمناطقية ليسهل عليه بناء دولته القمعية على مدى أكثر من خمسة عقود؛ فإنها "أي الحكومة الجديدة" تجد نفسها أمام الكثير من الملفات المعقدة التي تحتاج إلى سنوات من الإصلاح وإعادة الهيكلة، وسط تغيرات داخلية وإقليمية تفرض مزيداً من التحديات أمام نجاحها وبقائها واستمرار قيادتها لسورية الجديدة.

خامساً- تقصير وأخطاء من الحكومة في التعامل مع ملف السويداء

شكل رقم (7) يبين تقييم أداء الدولة في أحداث السويداء



رأت نسبة 55.38% من عينة الاستطلاع، أن الدولة قد أخطأت في تعاملها مع ملف السويداء، فيما رأت نسبة 44.62% عكس ذلك والواقع، أن أداء الدولة ممثلة بمؤسساتها المعنية ذات الشأن، قد أدارت ملف السويداء بما يمكن وصفه على أقل تقدير بـ "الإرباك والحسابات غير المدروسة في العملية العسكرية"، أو على الأقل أنها اقتيدت إلى فخ كان من الممكن تجاوزه، وهو ما أفرز تلك الأحداث العنيفة المؤلمة التي رسمت شرخاً في الجسد الاجتماعي السوري من جهة، ومن جهة أخرى، وعطفاً على أحداث

الساحل ثم أحداث السويداء، تبرز الحاجة بشكل واسع لتدريب عناصر وزارتي الدفاع والداخلية، وذلك لحدوث انتهاكات موثقة ارتكبتها عناصر تتبع الوزارتين، ما أجبر الحكومة على تشكيل لجان في التحقيق بالانتهاكات بعد كل عملية عسكرية بسبب حدوث انتهاكات، وهذا أثر سلبيًا على مستوى الثقة بين السكان وقوات الأمن والجيش، لذلك يجب معالجة هذه الانتهاكات بشكل صارم لضمان التزام القوات بالمعايير الحقوقية وتعزيز الثقة مع المجتمع. ومراقبة عمل الأجهزة الأمنية وقوات وزارة الدفاع عبر هيئات يمكنها تلقي شكاوى السكان، وإجراء تحقيقات شفافة، ورفع توصيات لمعالجة أي تجاوزات، وتقديم دورات تدريبية لقوات الأمن حول حقوق الإنسان، وإدارة النزاعات، والتواصل المجتمعي.

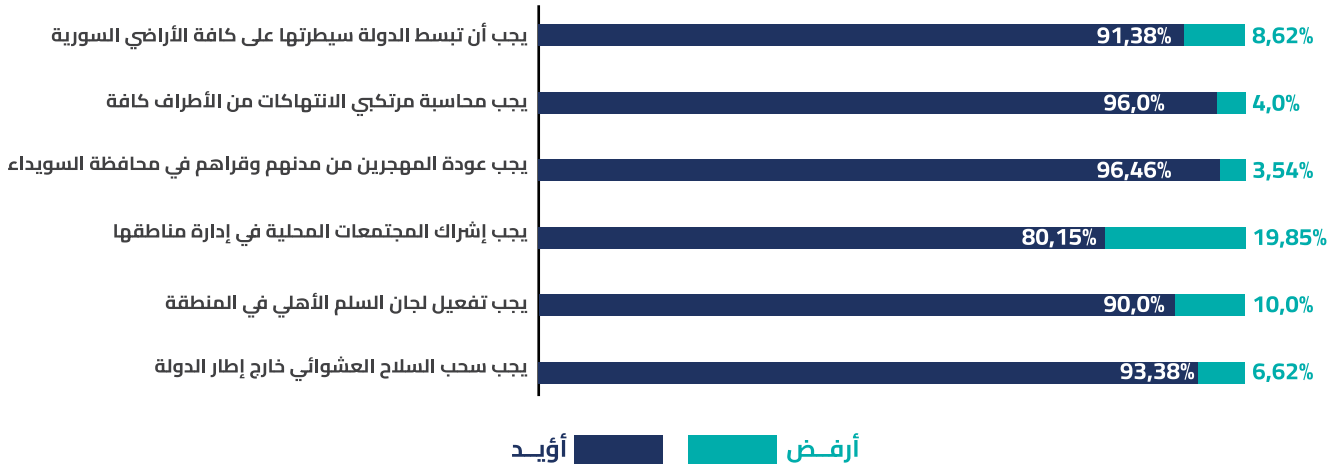
بالمقابل، فإننا نجد، على مستوى التفكير والتصورات والإدلاء بالرأي، خطوة وجانبًا إيجابيًا، لم يكن ليسلكه السوريون قبل ذلك أيام النظام السابق. ويعود هذا الأمر، على ما نعتقد، إلى قسوة التجارب التي مر بها السوريون لاسيما في مرحلة الثورة والحرب السورية، والانفتاح على العالم من جهة أخرى، والرغبة في وجود دور لهم في بناء سورية الجديدة وعدم الاكتفاء بالصمت والانتظار. ويتضح هذا بشكل عام من السجلات التي نراها حيال أية قضية مطروحة تتعلق بالشأن العام، على الرغم من بعض الاصطفافات على أسس دينية أو إيديولوجية، وهذا من طبيعة الأمور

من ناحية أخرى، وبالعلاقة مع تصورات العينة أن ما حدث هو مخطط إسرائيلي بالتدخل في سورية، فقد رأيت هذه النسبة أن الحكومة قد أخطأت في الاعتماد على التنسيق مع الإسرائيليين لدخول المحافظة، ووقعت في الفخ الإسرائيلي، إذ تم بعدها مباشرة قصف وغارات على وسط العاصمة السورية دمشق في ساحة الأمويين. وهو ما يمكن أن يكون إنذارًا للحكومة وهي قادمة على استحقاق وملف شائك يجب أن يتم التعامل معه بمؤسسية عالية وهو ملف شمال وشرق الفرات.

سادسا- اتجاهات إيجابية نحو قضايا المؤسسة وسيطرة الدولة

تم طرح مجموعة من الأسئلة ورصد نسب الموافقة أو الرفض تجاهها. وهي أسئلة تعبر عن متغيرات معنية بالمأسسة وسيطرة الدولة والسلم الأهلي. وقد كانت النتائج على الشكل الآتي

شكل رقم (8) يبين اتجاهات العينة نحو المؤسسة وسيطرة الدولة



أظهرت النتائج الميدانية، اتجاهات كبيرة نحو ضرورة أن تأخذ الدولة أدوارها ومسؤولياتها في حكم البلاد وفق نموذج يعتمد على الشفافية في التعامل مع الملفات الداخلية الشائكة، لاسيما وأن سورية معرضة لظهور بعض الهزّات الاجتماعية بين حين وآخر بفعل طبيعة المرحلة الانتقالية، والتوقعات بظهور العديد من المشكلات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تفرضها طبيعة المرحلة.

وقد تمثلت تلك الاتجاهات بتأييد ضرورة بسط الدولة سيطرتها على كافة الأراضي السورية، لاسيما مع الوضع الضبابي القائم في مناطق شرق الفرات. وكذلك بوجوب سحب السلاح العشوائي خارج إطار الدولة، والذي يعد ظاهرة لا تزال منتشرة في أماكن متفرقة من البلاد.

وكان الاتجاه نحو قضايا المؤسسة واضحاً، ويعكس رغبة السوريين "عينة الاستطلاع"، بالعيش في ظل قوانين واضحة يستطيعون فيها الحصول على حقوقهم وفق آليات قانونية بيّنة، مثل محاسبة مرتكبي الانتهاكات من الأطراف كافة، سواء في أحداث السويداء أو في بعض الملفات العالقة من زمن النظام السابق. وضرورة عودة المهجرين من مدنهم وقراهم في محافظة السويداء، وهو ما ينطبق، على ما نعتقد، على المهجرين من قراهم ومدنهم في بقاع سورية، كمقدمة لإعادة ترتيب الهندسة البشرية بعد عقد ونصف من الانزياحات السكانية بفعل التهجير والنزوح.

كما كان هنالك اتجاهات كبيرة نحو تفعيل لجان السلم الأهلي في المنطقة، وفي المناطق الأخرى بطبيعة الحال، وضرورة إشراك المجتمعات المحلية في إدارة مناطقها، ما يسهل على الحكومة التعامل مع هياكل إدارية تكون ملزمة تجاهها بالتنسيق وتنفيذ خطط الدولة المستقبلية في المناطق كافة.

وواقع، أن الخروج من مأزق الملفات الشائكة التي تعاني منها سورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، تتطلب بالدرجة الأولى الدعوة إلى حوار سياسي ومجتمعي يشمل المكونات السورية والتيارات السياسية كافة، من أجل إعادة تثبيت خطوط الرؤية الوطنية التشاركية. وتفعيل آليات العدالة الانتقالية ومحاسبة كل المنتهكين خلال فترة الثورة السورية والانتهاكات في مناطق الساحل والسويداء.

استنتاجات

1. هناك اتفاق كبير بأن أهم أسباب أحداث السويداء الأخيرة هو بسبب التحريض الإسرائيلي ودعايته الواهية بما يطلق عليه "حماية الأقليات".
2. رأت عينة الاستطلاع أن سلوك الميليشيات الدرزية كان ذو نوازع انفصالية.
3. غالبية الدروز في السويداء ليس لديهم اتجاهات نحو الانفصال، وفق ما رأت عينة الاستطلاع
4. دخول العشائر على خط المواجهة العسكرية كان سببه الانتقام "الفرعة" للانتهاكات التي وقعت بحث عشائر البدو في السويداء، على ما ترى العينة
5. رأت العينة بنسبة عليا أن الدولة قد أخطأت في تعاملها مع ملف السويداء، ما أدى إلى الواقع الذي آلت إليه الأحوال.
6. هناك اتجاهات متزايدة نحو ضرورة سيطرة الدولة على الانفلات القائم وعلى وجوب إدارة الدولة وفق مأسسة واضحة.